مجموع العاملين في الضفة، وانخفضت، في قطاع غزة، من ٣١,٦ بالمئة العام ١٩٨٠ الى ١٨ بالمئة العام ١٩٨٥[٢].

لقد قام العدو الصهيوني، من خلال اجراءاته، بشل الهيكلية الاقتصادية للمناطق المحتلة العام ١٩٦٧. وعلى الرغم من كل هذه الاجراءات، استطاع الشعب الفلسطيني، بانتفاضته الباسلة، دفع الاقتصاد الاسرائيلي، العام ١٩٨٨، الى تباطؤ شديد في النمو، والى ركود اقتصادي، حيث انخفض الانتاج في القطاع الصناعي بنسبة ثلاثة بالمئة، وفي القطاع الزراعي ثمانية بالمئة، العام ١٩٨٨، وفي قطاع الصادرات ثلاثة بالمئة العام ١٩٨٨، بعد ان كان حقق تزايداً بنسبة ١١ بالمئة العام ١٩٨٧[٣].

وجاءت هذه المعاناة للاقتصاد الاسرائيلي بعد ان توقف ربع عمال الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الذين كانوا يعملون لدى القطاعات الانتاجية الاسرائيلية، عن الذهاب الى العمل، وكذلك نتيجة لمقاطعة الشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة للمنتجات الاسرائيلية، بما خفض مردود صادراتها من ٩٥٠ مليون دولار العام ١٩٨٧ الى ما يقل عن ٣٠٠ مليون العام ١٩٨٨. وعلى هذا، فقد أصابت المعاناة العديد من القطاعات الانتاجية الاسرائيلية.

القطاع الصناعي

بلغت نسبة العاملين الفلسطينيين في المجال الصناعي الاسرائيلي حوالى ١٢ بالمئة. وهذه النسبة تشكّل نسبة ليست بسيطة في مجمل العاملين في القطاع الصناعي. فمثلاً، هبط مستوى الانتاج في مصنع بولجاق الاسرائيلي للالبسة بنسبة ٥٠ بالمئة في يوم اضراب عام، واستمر الاضراب الاساسي لمدة ثلاثة أيام، فأدّى الى خسارة مقدارها عشرات الآلاف من الدولارات؛ وكذلك مصانع ارجماف في يبنه وعسقلان، حيث تعثر الانتاج، على الرغم من وجود ٧٠ عاملاً أجنبياً من البرتغال[٤].

وصرّح رئيس اتحاد ارباب الصناعة في اسرائيل، دوف لاوتمان، بأن الصناعات الاسرائيلية والمرافق الاقتصادية، وصلت، خلال النصف الأول من العام ١٩٨٨، الى أسوأ وضع عرفته السنوات الأخيرة، حيث هبط مستوى الانتاج ثلاثة واربعة بالمئة، الأمر الذي أدى الى فشل سياسة اسرائيل في خفض نسبة التضخّم لديها[٥]. فمن خلال بحث خاص أجرته رئاسة اتحاد أرباب العمل الصهيوني، أكد هذا البحث ان ما تضرر، بصورة رئيسة، هي المصانع التي تقوم بتسويق المنتجات الاستهلاكية في اسرائيل والأراضي المحتلة. فقد أعلن عدد من هذه المصانع عن تخفيض قدره ٢٥ بالمئة في المبيعات، وذلك بسبب التقلّص الحادّ في الاستهلاك في الارض المحتلة. وحذّر مدير اتحاد أرباب الصناعة الاسرائيلية من أن هذا الأمر يخلق احساساً ببدء حالة من التقشّف[٦].

وذكرت احصائية، نشرت في نهاية العام ١٩٨٨، ان اسرائيل باعت بضائع أقل في العام ١٩٨٨، واضطرت الى العمل ساعات أطول بسبب الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة؛ وان حجم مشتريات الفلسطينيين من البضائع الاسرائيلية انخفض، في العام ١٩٨٨، بنسبة ٢٠ بالمئة، بالمقارنة مع العام ١٩٨٧، وذلك في اطار مقاطعة البضائع الاسرائيلية. وأشارت الاحصائية الى أن اسرائيليين عملوا، العام ١٩٨٨، ساعات أطول بنسبة اثنين بالمئة، لأنهم قاموا بأعمال كان العمال الفلسطينيون من الضفة والقطاع يقومون بها في السابق[٧].

وفي بحث أجراه اتحاد الصناعيين الاسرائيليين، تأكد أن الانتفاضة تسببت بأضرار في نصف المصانع الاسرائيلية على الأقل، وأن خمسة بالمئة من تلك المصانع اصيبت بأضرار خطيرة، وان